اعتقال الناشطين الكرديين
حفيظ عبدالرحمن ونادرة عبدو

قامت دورية تابعة لفرع الأمن العسكري بحلب باعتقال عضوي مجلس أمناء منظمة حقوق الإنسان في سوريا-ماف وهما: الشاعر والناشط عبد الحفيظ عبدالرحمن والناشطة نادرة عبدو عضوي مجلس أمنائها، وذلك في تمام الساعة التاسعة والنصف من مساء ٢ آذار ٢٠١٠ بعد مداهمة منزل الزميل عبد الحفيظ عبدالرحمن في حي الأشرفية بحلب، بطريقة استفزازية، أدخلت الخوف والرعب في نفوس أفراد أسرته الموجودين، وقامت بتفتيش المنزل، بكامل محتوياته، دون أدنى اعتبار لحرمة الأغراض الشخصية العائدة لأفراد الأسرة، و القيام بمصادرة كامل مكتبة الزميل حفيظ، و من بينها قواميس كردية عربية، وبعض مخطوطاته ، بل وكافة الأقراص المضغوطة ومن بينها أقراص أغان منوعة، وحفلات أعراس عائلية، وهاتفه المحمول، والقرص الصلب من حاسوبه المنزلي، وبعض مطبوعات المنظمة، ومن ثم قامت باعتقاله واعتقال الآنسة نادرة عبدو ضيفة الأسرة.

وسمحت الجهة المذكورة للناشطة نادرة بالعودة إلى منزلها بعد ساعتين من الاعتقال على أن تعود في الساعة العاشرة من صباح هذا اليوم الأربعاء، ولا تزال الزميلة المذكورة مجهولة المصير حتى ساعة تحرير الخبر الصحفي.

وترى منظمة حقوق الإنسان في سوريا-ماف بأن اعتقال المواطن وخرق حرمات منزله بهذه الطريقة يشكل خرقاً للقانون والدستور السوري وللعهود والمواثيق الدولية التي لا تجيز توقيف أحد أو اعتقاله أو خرق حرمة منزله أو مصادرة موجوداته، دون وجود مذكرة وإجراءات قضائية صادرة عن جهة مخولة بذلك قانوناً، وإن هذا التصرف الذي يعد انتهاكاً لحق الحرية وحرمة المنازل، يأتي في إطار العمل بقانون الطوارئ المعمول به منذ عدة عقود، والذي أصبح سيفاً مسلطاً على رقاب العباد والبلاد، وبموجبه يباح للأجهزة الأمنية خرق القانون والدستور، لذلك فإننا وفي الوقت الذي نطالب فيه بإطلاق سراح زميلينا: عبد الحفيظ عبدالرحمن ونادرة عبدو، فإننا في الوقت ذاته نطالب بإلغاء العمل بقانون الطوارىء والكف عن ملاحقة المهتمين بالشأن العام، والعاملين في هيئات المجتمع المدني و منظمات حقوق الإنسان،

كما نطالب كافة الجهات المعنية ومنظمات حقوق الإنسان للتضامن والمطالبة بإطلاق سراح زميلينا.

منظمة حقوق الإنسان في سوريا - ماف

٣ آذار ٢٠١٠

عاد آذار مرة أخرى
حاملا مشاعل النضال، ومشاعر القلق والأمل!.

لم يعد الربيع في بلادنا، مثلما كان على الدوام، يحمل فقط النور والجمال والنسيم العليل، بل إنه بات مصحوباً بالقلق في المناطق الكردية، مما تضمره الجهات المتربصة بشعبنا لتفسد عليه فرصة العيد في ٢١اذار، وتمنعه من تقديم واجب الوفاء للشهداء الذين غدرت بهم رصاصات القمع في الثاني عشر منه.. وطوال هذا الشهر، المتهم بالتعاطف مع الكرد، تعم حالة الطوارئ وتتدافع الذكريات التي تختلط فيها مشاعر الأمل مع ألام الحرمان .

فكلما أقدم آذار ، مع أسراب السنونو، التي تبشر بقدوم الربيع، نتذكر صليات الرصاص التي انهمرت على المواطنين العزل حول ملعب القامشلي وغيره من المواقع، من قبل جهات لا تزال خارج حدود المساءلة وأيادي العدالة. وكلما أقدم هذا الشهر، يتجدد الأمل التاريخي بحتمية نهاية الظلم، ويتجدد معه الشعور بالظلم اللاحق بشعبنا الذي يحاسب على اسمه ويورث الحرمان لأبنائه الذين يعتقلون الآن، ليس لسبب يذكر، إنما لمجرد الإرهاب، وتغلق في وجوههم أبواب العمل والتوظيف في دوائر الدولة، عقاباً على انتمائهم القومي .

وكلما جاء هذا الشهر يبرز السؤال عن ماهية مصلحة الوطن، هل هي تكمن في التشكيك بالولاء الوطني الكردي ؟. وهل الإبقاء على حرمان طوابير المجردين من الجنسية فيها مصلحة لأحد في سوريا ؟. وأن حرمان المواطن الكردي من حق التملك بموجب المرسوم ٤٩ ، والفلاح الكردي من أرضه الزراعية بموجب مشروع الحزام العربي، يخدم الوطن وأهله ؟. وتبقى الإجابة على هذه الأسئلة مرهونة باحتكام الجهات المسؤولة للمصلحة العامة، وتحمل الجميع لمسؤولياتهم تجاه القضية الكردية التي لا يمكن التغاضي عنها وإنكار حقيقتها إلى الأبد.. هذه الحقيقية التي لا تقل سطوعاً عن عودة الربيع كل عام، وعن الشمس التي تشرق كل يوم، وعن استحقاقات شهر آذار الذي لن يتوقف عن العودة ليعود معه التفاؤل بغد أفضل لا مكان فيه للظلم، يستعيد فيه شعبنا ثقته بالشراكة الوطنية، وينجح في فضح التضليل الشوفيني، وينخرط من جديد بالنضال الديمقراطي العام، لتتحول القضية الكردية إلى قضية وطنية ديمقراطية تهم كل السوريين، من أقصى الشمال الشرقي إلى الجولان المحتل، ومن سواحل البحر إلى أعماق البادية. وسوف يأتي شهر آذار يوماً ما بدون أجواء محتقنة مثلما هي الآن، وبدون تشدد امني يضغط على صدور الناس، ليحتفل به شعبنا بدون خوف من قيود الاعتقال، ويصبح ١٢ آذار هماً وجرحاً سوريا نازفاً، ويتحول نوروز الى عيد وطني يسعد به الجميع.